الفصل الثالث

الرقابة والمحاسبة عن تكلفة المواد

يتناول هذا الفصل الرقابة والمحاسبة على عنصر المواد من خلال استعراض عنصر المواد وكيفية الرقابة عليه وكذلك كيفية المحاسبة عنها وكما في الأسئلة الآتية:

1- كيفية تحديد تكلفة اقتناء المواد؟
2- كيفية الرقابة على المواد؟
3- ماهي الدورة المستندية لشراء المواد؟
4- ماهي الدورة المستندية لصرف المواد؟
5- كيفية المعالجات القيدية للتلف والعجز المخزني في المواد؟

يقصد بعنصر المواد كافة المستلزمات السلعية سواء كانت أساسية (مواد خام وأولية) أو مساعدة للإنتاج، أي سواء أكانت المواد تدخل في التركيب أو تشكيل الوحدات المنتجة أو أنها تعمل فقط على المساعدة في أداء العملية الإنتاجية أو التسويقية أو الإدارية، وفي كلتا الحالتين يستلزم الأمر القياس الدقيق لتكلفة المواد.

1- تحديد تكلفة اقتناء المواد: Materials Acquisition Costing

تمثل تكلفة اقتناء المواد مجموع قيمة المواد الواردة في فاتورة الشراء مضافاً إليها كافة المصاريف لغاية وصول المواد إلى مخازن الوحدة الاقتصادية، وتمثل مصاريف الشراء كافة المصاريف من لحظة الاتصال بالمجهز لغاية استلام المواد منه وإدخالها إلى مخازن الوحدة الاقتصادية مثل عمولة الشراء، مصاريف النقل والشحن، مصاريف التأمين، الرسوم الكمركية، ومصاريف الفحص والاستلام.

وفي ما يأتي توضيح لهذه المصاريف:

أ- عمولة الشراء ومصاريف النقل والشحن والتأمين والرسوم الكمركية:

هي مصاريف ترتبط بوظيفة الحصول أو شراء المواد، والقاعدة العامة تنص على أن المشتري يتحمل هذه المصاريف ولا خلاف في ذلك بين المحاسبين على اعتبار هذه المصاريف جزءاً لا يتجزأ من تكلفة الحصول أو شراء المواد.

ب- الخصم التجاري والخصم النقدي:

لا يثير الخصم التجاري مشكلة عند تحديد تكلفة المواد المشتراة إذ يُعد هذا الخصم تخفيضاً للأسعار المعلنة وهو خصم غير حقيقي وبذلك فأن الفاتورة لا تبين هذا الخصم بل صافي قيمة المواد المشتراة.

أما الخصم النقدي فهو خصم مكتسب عند شراء المواد لكونه خصماً لتعجيل الدفع وهناك رأيان لمعالجة الخصم النقدي:

الرأي الأول: عدم استبعاد الخصم النقدي من تكلفة المواد وإظهارها بالإجمالي، والخصم يعامل كإيراد في كشف الدخل بحجة أن السداد خلال مدة الخصم يعني حصول المنظمة أو الوحدة الاقتصادية على إيراد يعالج في كشف الدخل ولا يتم استبعاده من التكلفة.

الرأي الثاني: يتم استبعاد الخصم النقدي من تكلفة المواد وتظهر المواد بالصافي بعد استبعاد الخصم المكتسب، بحجة أن الخصم لا يمثل إيراداً للمنظمة؛ لأنها سددت ضمن مدة الخصم.

ونحن مع الرأي الثاني.

ج- مصاريف التخزين والمناولة:

اتفق المحاسبون على اعتبار هذه التكاليف جزءاً لا يتجزأ من تكلفة المواد المشتراة، وبذلك فأن تكلفة الشراء الحقيقية تصبح مجموع كافة التكاليف حتى تصبح المواد جاهزة للاستعمال (*).

لكن اختلف المحاسبون على كيفية تحديد نصيب المواد من هذه التكاليف.

3 – 2 الرقابة على المواد:

هناك نوعان من الرقابة على المواد وهي:

1- الرقابة أو الحماية المادية: Physical control

يتطلب من الوحدة الاقتصادية أن يوجد فيها نظام للرقابة الداخلية الذي يتضمن إجراء حماية الأصول التي تستعملها، بضمنها مخزون المواد من الاستعمال غير المصرح به، أو سوء الاستعمال، أو من السرقة، و بسبب أهمية المواد وتكلفتها العالية، فيجب أن تكون الرقابة من وقت إعداد طلب الشراء ولغاية صرف المواد للإنتاج، وعلى العموم لغرض زيادة فاعلية الرقابة على المواد فالوحدة الاقتصادية يجب أن تقوم بما يأتي:

أ- التخويل المحدود بالوصول إلى المواد: Limited access

يجب أن يحدد الأشخاص المسموح لهم بالدخول إلى مخازن المواد، (الأشخاص المخولين)، كما أن المواد يتم إصدارها إلى الإنتاج فقط بموجب المستندات المناسبة والتي تكون حصلت على الموافقات الأصولية بالإصدار.

(*) يتم اعتماد هذا عند إعداد قائمة التكاليف وليس عند إدخال المواد إلى المخزن.

ب- فصل الواجبات: Segregation of duties

يُعد فصل واجبات العاملين أحد المبادئ الأساسية للرقابة الداخلية لتخفيض فرص الاستعمال غير المناسب للمواد وفصل الواجبات يعني عدم قيام جهة أو شخص بجميع أو جزء من هذه الواجبات وهي الشراء، والفحص، والاستلام، والتخزين، والاستعمال أو الصرف والتسجيل، بل تتم هذه الواجبات من قبل عدة جهات أو عدة أشخاص.

ج- الدقة في التسجيل: Accuracy In Recording

يتطلب من نظام رقابة المواد الفعال توفير الدقة في تسجيل المواد المشتراة والمواد الصادرة للإنتاج، وتوثق حركة المواد بالكميات بموجب البطاقات المخزنية وتوثق في سجل أستاذ التكاليف، وبذلك تكون هنالك سيطرة بين البطاقات المخزنية وسجل أستاذ المخازن وسجل أستاذ التكاليف.

والتسجيل الدقيق في هذه السجلات يمكّن من إجراء المطابقات التي تحقق الرقابة الفعالة، فيمكن إجراء المطابقة بين البطاقة المخزنية (بطاقة الصنف) وسجل أستاذ المخازن وتكون المطابقة كمية فقط، كما يمكن إجراء المطابقة من حيث قيمة المواد بين سجل أستاذ المخازن وسجل أستاذ التكاليف.

2- الرقابة على الاستثمار في المواد

Controlling The Investment In Materials

تشكل تكاليف المخزون في الوحدات الاقتصادية التي تعتمد الأساليب التقليدية للشراء والتي تتصف بها معظم الوحدات، نسبة عالية من الأموال المجمدة بشكل مواد أولية وسلع جاهزة مختلفة، ويُعد المحافظة على مستوى مناسب من مخزون المواد أحد أهم أهداف رقابة المواد بحيث يكون هذا المستوى كافياً لتلبية احتياجات جدولة الإنتاج، ويحتاج المخزون إلى استثمار في الأموال، فإذا كانت الأموال المستثمرة في الخزين جاءت على شكل قرض فان على الوحدة الاقتصادية تسديد فوائد هذا القرض، مما

يعني أنّ هناك تكلفة لتلك الأموال، ولو كانت تلك الأموال خاصة بالشركة فيمكن استثمارها في مجالات أخرى لتحقق من ذلك عوائد معينة (تكلفة الفرصة البديلة)، ولإدارة الوحدة الاقتصادية أن تأخذ بنظر الاعتبار التكاليف المرتبطة بالمواد المتعلقة بالمناولة، التخزين، الضريبة، التأمين، الرواتب التي تدفع للعاملين على إدارة الخزين والتي تتناسب طرديا مع زيادة كمية الخزين، وهناك خسائر متوقعة ناجمة عن التلف والأضرار وفقدان المواد، وتكاليف نظم تخطيط ورقابة المخزون والاستثمار في المواد، كل تلك الأسباب وغيرها تجعل من الاحتفاظ بالخزين عبئاً على الوحدة الاقتصادية مما يتطلب الأخذ بنظر الاعتبار هذه العوامل بعناية لتحديد الآتي:

- متى يتم إعداد أوامر الشراء ؟
- ما هي عدد الوحدات التي يتم طلبها من المجهز ؟

3-3 نقطة الطلب: Order Point

إن الحد الأدنى (Minimum Level) يجب أن يحدد لكل صنف من المواد، ويجب أن تبين السجلات المخزنية كم عدد الوحدات التي يجب الاحتفاظ بها كرصيد في المخزن، وتسمى النقطة التي يجب عندها إصدار أمر الشراء إلى المجهز بنقطة الطلب، وتحصل أو تتحقق هذه النقطة عند وصول المخزون إلى الحد الأدنى، وتساعد هذه النقطة المدير الفني على معرفة موعد إصدار أمر الشراء الذي يتناسب مع كمية الاستعمال الفعلية خلال مدة التجهيز، بحيث لا يؤدي إلى نفاد المخزون قبل وصول الطلبية، ويتم احتساب أو تحديد نقطة الطلب بالاعتماد على البيانات الآتية:

أ- معدل الاستعمال أو الاستهلاك (Usage): يمثل المعدل المتوقع لاستعمال المواد في الإنتاج.

ب- مدة التجهيز (Lead time): وهي المدة الزمنية المتوقعة بين إعداد أمر الشراء واستلام المواد من المجهز.

ج- مخزون الأمان (Safety Stock) : وهو الحد الأدنى المتوقع من مخزون المطلوب لمواجهة نفاد المخزون (Stock outs).

مثال (1):

أفترض أن شركة صناعية معدل الاستعمال اليومي من المادة (س) (100) لتر، ووقت التجهيز المتوقع (5) أيام، ومخزون الأمان (1000) لتر.

فإن:

نقطة الطلب = (5 أيام × 100 لتر) + 1000 لتر

= 1500 لتر

أي عند وصول المخزون إلى هذه الكمية سيتم إعداد أمر الشراء.

3-4 الكمية الاقتصادية للشراء: Economic Order Quantity (EOQ)

لغرض تحديد كمية المواد المطلوبة بأمر الشراء، يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار تكلفة الحيازة (الاحتفاظ) بالمخزون، وتكلفة إعداد أمر الشراء.

وتشمل تكاليف إعداد أمر الشراء، رواتب وأجور العاملين في قسم المشتريات والاستلام والفحص، تكاليف الاتصالات بالمجهز، البريد، تكاليف القرطاسية والسجلات وتكاليف مسكها. أما تكاليف الحيازة أو الاحتفاظ بالمخزون فتمثل رواتب وأجور موظفي المخازن، والإيجار، والكهرباء، والتأمين، والسجلات، وتكلفة التلف، فضلاً عن تكلفة الفرصة البديلة وتمثل العائد على رأس المال المستثمر في المخزون المفقود نتيجة للاستثمار بالمخزون بدلاً من الاستثمار في مجالات أخرى تحقق هذا العائد.

وتعمل تكاليف الحيازة وتكاليف إعداد أمر الشراء باتجاه معاكس، فتكاليف إعداد أوامر الشراء السنوية تنخفض عندما يزداد حجم الأمر، بينما تكاليف الحيازة تزداد عندما يزداد حجم الأمر، وتدعى الكمية المثالية لأمر الشراء في كل مرة بالكمية الاقتصادية للشراء وتحسب كما يأتي:

$$\text{الكمية الاقتصادية للشراء} = \sqrt{\frac{2 \text{ (تكاليف إعداد أمر الشراء} \times \text{عدد الوحدات المطلوبة سنوياً)}}{\text{تكاليف الحيازة للوحدة الواحدة}}}$$

$$\text{ك أ ش} = \sqrt{\frac{2 \text{ ت ط}}{\text{ح}}}$$

مثال (2):

أفترض أنه لديك البيانات الآتية التي تخص إحدى الشركات الصناعية:

عدد الغالونات من إحدى المواد المطلوبة خلال السنة (5000) غالون.

تكلفة إعداد أمر الشراء (500) دينار.

تكلفة الحيازة السنوية للغالون من المخزون (40) دينار.

المطلوب/ حساب الكمية الاقتصادية للشراء ؟

الحل:

$$\text{ك أ ش} = \sqrt{\frac{2 \text{ ت ط}}{\text{ح}}}$$

$$= \sqrt{\frac{2 \times (5000 \times 500)}{40} - \frac{5000000}{40}}$$

$$= \sqrt{125000 - 125000}$$

$$= 353.5 \text{ غالون}$$

مثال (3):
قدرت شركة الأحلام الصناعية احتياجاتها السنوية من المادة الأولية (س) بمقدار (2400) وحدة، وان معدل الاستعمال اليومي (10) وحدة وان فترة التجهيز (20) يوماً وتبلغ تكلفة إصدار أمر الشراء (25) دينار وتكلفة تخزين الوحدة الواحدة (3) دينار.

المطلوب/ 1- الحجم الاقتصادي للطلب.
2- تحديد نقطة الطلب.

الحل:

1-

$$ك\ أ\ ش = \sqrt{\frac{2 \times 25 \times 2400}{3}}$$

$$= \sqrt{\frac{2\ ت\ ط}{ح}}$$

= 200 وحدة

2- نقطة إعادة الطلب = فترة التجهيز × معدل الاستعمال اليومي

= 10 × 20

= 200 وحدة

3 – 5 الدورة المستندية لشراء المواد: Acquisition Cycling

تُعبّر الدورة المستندية لشراء المواد عن عملية تدفق مستندات المواد داخل المنظمة أو الوحدة الاقتصادية، بهدف أحكام الرقابة عليها وضبطها، وبذلك فإن هذه الدورة تمثل حجر الزاوية الذي ترتكز عليه هذه الرقابة، والشكل الآتي يبين ملخص لهذه

شكل 3 – 1

الدورة المستندية للمواد

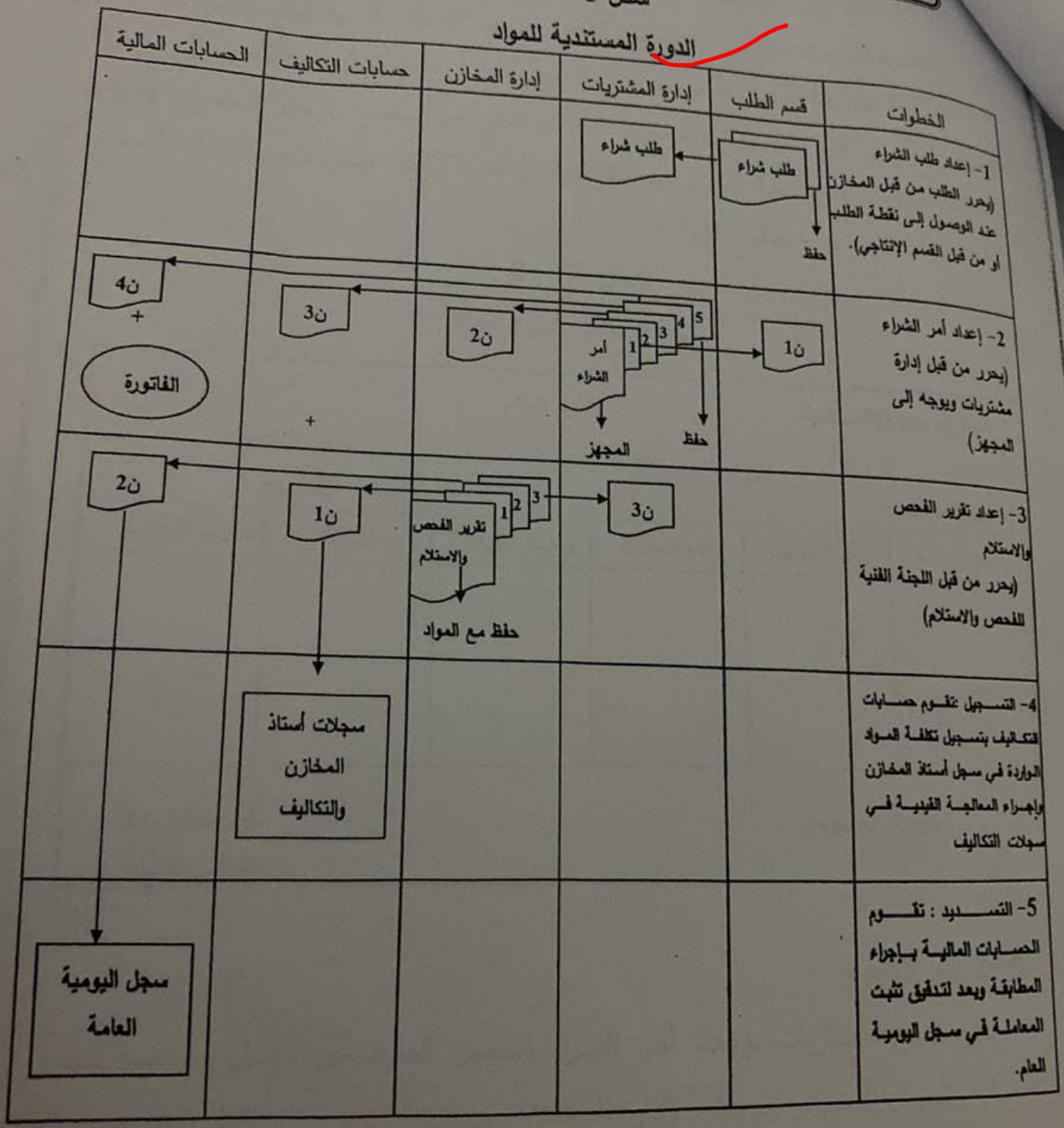

3-5-1 إعداد طلب الشراء:

وتقوم الجهات التي لديها صلاحية طلب المواد (إدارة المخازن، ألأقسام الإنتاجية، التخطيط) بإعداد طلب شراء مواد من أصل وصورة، يُرسل الأصل إلى إدارة المشتريات وتحتفظ بالصورة، ويحتوي الطلب على مواصفات المواد المطلوبة ورقم الصنف لكل مادة وكمية المواد ووحدة القياس فضلاً عن بيان سبب طلب المواد والشكل (3-2) يوضح طلب الشراء:

شكل 3 – 2

نموذج طلب شراء مواد

اسم الوحدة الاقتصادية	طلب شراء			رقم الطلب :	
القسم الطالب				التاريخ :	
اسم المادة	رقم الصنف	المواصفات	وحدة القياس	الكمية	سبب الطلب
توقيع المسؤول				إدارة المشتريات رقم أمر الشراء	

3-5-2 أمر الشراء:

تقوم إدارة المشتريات بإعداد أمر الشراء لمجهز المواد من أصل وخمسة صور إذ ترسل الأصل للمجهز ونسخة لإدارة المخازن ونسخة لحسابات التكاليف ونسخة للحسابات المالية ونسخة للقسم الطالب وتحتفظ بنسخة، ويحتوي أمر الشراء على أسم المورد وعنوانه ومواصفات المواد وشروط التجهيز والشحن والتسليم وشروط الدفع وأسعار وقيمة المواد، والشكل (3-3) يوضح أمر الشراء:

شكل 3 – 3

نموذج أمر الشراء

أمر الشراء

رقم الأمر.....

تاريخ الأمر.....

اسم الوحدة الاقتصادية

اسم المجهز .....

عنوان المجهز.....

اسم المادة	رقم الصنف	المواصفات	وحدة القياس	الكمية	سعر الوحدة	القيمة

شروط الدفع .....

شروط الشحن.....

شروط التسليم.....

رقم العقد .....

تاريخ العقد.....

توقيع

مدير إدارة المشتريات

رقم وتاريخ تقرير الفحص والاستلام .....

رقم فاتورة البيع .....

رقم الصك المدفوع.....

3-5-3 تقرير الفحص والاستلام:

تقوم لجنة الفحص والاستلام بإعداد تقرير يتضمن نتيجة فحص المواد المستلمة من المجهز وبيان مدى مطابقتها للمواصفات الواردة بأمر الشراء والعقد مع المجهز ويتم إعداد التقرير من أصل وثلاث صور، أصل التقرير يبقى لدى إدارة المخازن مع المواد المستلمة ونسخة ترسل إلى حسابات التكاليف ونسخة إلى إدارة

والاستلام:

...ستريات ونسخة إلى الحسابات المالية، والشكل الآتي يمثل نموذج تقرير الفحص

شكل 3 – 4

نموذج تقرير الفحص والاستلام

تقرير الفحص والاستلام

اسم الوحدة الاقتصادية

التاريخ:.....

اسم المجهز:.....

المخزون .....

رقم أمر الشراء .....

اسم المادة	رقم الصنف	المواصفات	وحدة القياس	الكمية المستلمة	الكمية المرفوضة	الملاحظات

عضو عن القسم الإنتاجي

عضو عن التخطيط

عضو عن حسابات التكاليف

عضو عن إدارة المشتريات

عضو عن المخازن

3 – 6 الدورة المستندية لصرف المواد: Materials Issued cycling

تم التطرق في الفقرة السابقة إلى الرقابة على المواد أثناء عملية الشراء وزيادة فاعلية الرقابة على المواد أثناء التخزين والصرف للإنتاج لتقليل حالات عدم العناية والإهمال، والاستعمال غير الجيد، والتلاعب والسرقة بالمواد، فإن الأمر يتطلب وجود نظام رقابي فعّال على تخزين وصرف المواد.

3-6-1 طلب المواد: Material Equation

يتطلب حصر عملية طلب المواد لجهة أو شخص مخول لغرض تفعيل عملية الرقابة على المواد، فأن هذا الأمر يتم بموجب إذن أو صلاحية مكتوبة، هذا الإذن يسمى طلب المواد، ويعد من القسم الطالب بنسختين وهو مشابه لطلب شراء المواد عدا أن هذا الطلب يكون موجّه من أحد الأقسام إلى إدارة المخازن، ويحتوي على بيانات طلب الشراء نفسها.

وتقوم إدارة المخازن بعد استلامها للطلب بمراجعة بطاقة الصنف للتأكد من وجود الرصيد الكافي لتلبية هذا الطلب (وفي حالة عدم كفاية الرصيد يتم إعداد طلب شراء إلى إدارة المشتريات)، ومن ثم القيام بصرف المواد المطلوبة إلى الأقسام الطالبة بعد إعداد مستند الإخراج المخزني.

3-6-2 المحاسبة على المواد:

لأغراض المحاسبة عن تكلفة المواد فإن حسابات التكاليف تمسك نوعين من السجلات وهي:

أ- سجل أستاذ المخازن:

وهو عبارة عن سجل أستاذ مساعد يخصص فيه صفحة لكل صنف تبين هذه الصفحة كمية وأسعار و أقيام المواد الواردة والصادرة والرصيد المتبقي في نهاية المدة، وسبب مسك هذا السجل هو لتخفيف العبء على سجل أستاذ التكاليف بحيث يقتصر فقط على الإجمالي أي بعبارة أخرى أن سجل أستاذ المخازن هو سجل تحليلي للإجمالي الظاهر في سجل أستاذ التكاليف.

ب- سجل أستاذ التكاليف:

وهو عبارة عن سجل الأستاذ العام للتكاليف الذي يحتوي على حسابات مراقبة إجمالية لعناصر التكاليف (ومنها المواد)، تسجل في هذا السجل القيمة فقط لكل عنصر وبشكل إجمالي وليس تفصيلياً.

ويتم إثبات المعاملات المرتبطة بعنصر المواد في هذه السجلات من واقع مستندات الإدخال والإخراج المخزني ومستندات الإرجاع والتحويل.

3-6-3 تحديد تكلفة المواد الصادرة وطرائق التسعير:

تُعد من الفقرات المهمة في المحاسبة وهي من المخزن إلى الأقسام المختلفة الطالبة لهذه المواد، تكلفة الوحدة للمواد الواردة تكون معلومة في تاريخ اقتناء أو شراء هذه المواد، كذلك تاريخ الشراء يكون معلوماً، لكن رصيد المواد في المخزن يحتوي على بنود مواد تم شرائها بتواريخ مختلفة وبأسعار مختلفة.

ونتيجة لذلك فأن من الصعب أو المستحيل تحديد سعر محدد أو معين للمواد الصادرة، وهنالك عدة طرائق تعتمد في حل هذه المشكلة وهي تسعير المواد الصادرة من المخزن إلى الأقسام وهي:

أ- طريقة الوارد أولاً صادر أولاً: First - in first - out method (FIFO)

تمتاز هذه الطريقة ببساطتها، إذ تفترض أن المواد الصادرة تكون من أقدم مخزون لذلك فأن المواد الصادرة تسعر بالأسعار المدفوعة لأقدم مادة وصلت للمخزن، أما المواد المرتجعة أو المعادة للمخزن فتكون بآخر سعر صرفت به.

ولتوضيح هذه الطريقة نفترض المثال الآتي:

مثال (4):

العمليات أدناه تمت في إحدى الشركات الصناعية وكما يلي:

2009 /1/1	رصيد المادة (س)	1000 كغم بسعر 20 دينار/ كغم
1/10	تم صرف للإنتاج	500 كغم
1/15	تم شراء	1000 كغم بسعر 24 دينار/ كغم
1/20	تم صرف للإنتاج	250 كغم
1/26	تم صرف للإنتاج	500 كغم
1/27	تم إعادة مواد للمخزن	300 كغم

المطلوب/ تصوير صفحة المادة (س) في سجل أستاذ المخازن وتحديد قيمة الرصيد في 1/31.

الحل:

جدول 3 – 5

المادة (س)

سجل أستاذ المخازن

طريقة FIFO

التاريخ	الوارد			الصادر			الرصيد		
	كمية	سعر الوحدة	القيمة	كمية	سعر الوحدة	القيمة	كمية	سعر الوحدة	القيمة
1/1							1000	20	20000
1/10				500	20	10000	500	20	10000
1/15	1000	24	24000				500 1000	20 24	34000
1/20				250	20	5000	250 1000	20 24	29000
1/26				250 250	20 24	11000	750	24	18000
1/27	50 250	20 24	7000				50 1000	20 24	25000

ب- طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً: Last – in First –Out Method

تتناسب هذه الطريقة مع حالة الارتفاع المستمر بالأسعار، إذ يحمل الإنتاج وتصرف المواد وتسعر بآخر الأسعار التي وردت للمخزن، أما المخزون المتبقي من المواد فيكون بأقدم الأسعار، أما المواد المرتجعة للمخزن فتسعر بآخر سعر صرفت به. وبالتطبيق على المثال السابق يكون:

جدول 3-6

المادة (س)

سجل أستاذ المخازن

طريقة LIFO

التاريخ	الوارد			الصادر			الرصيد		
	كمية	سعر الوحدة	القيمة	كمية	سعر الوحدة	القيمة	كمية	سعر الوحدة	القيمة
1/1							1000	20	20000
1/10				500	20	10000	500	20	10000
1/15	1000	24	24000				500 1000	20 24	34000
1/20				250	24	6000	500 750	20 24	28000
1/26				500	24	12000	500 250	20 24	16000
1/27	300	24	7200				500 550	20 24	23200

ج- طريقة المعدل الموزون المتحرك: **Moving Average Method**

تعتمد هذه الطريقة على افتراض أن التمييز بين المواد الصادرة من حيث ورودها ليس بالأمر البسيط؛ لأنها ليست في صورة وحدات قابلة للفصل، وبموجب هذه الطريقة يحسب متوسط السعر عقب كل عملية شراء أو إدخال مخزني فقط وكما يأتي:

$$\text{المعدل الموزون للسعر} = \frac{\text{تكلفة الرصيد السابق + تكلفة الوارد}}{\text{كمية الرصيد السابق + كمية الوارد}}$$

المواد الصادرة والمرتجعة والرصيد بموجب هذا السعر، ويعاد احتساب معدل السعر أو يتم تغييره بعد حدوث عملية شراء جديدة وبالتطبيق على المثال السابق.

جدول 3 – 7

سجل أستاذ المخازن

المادة (س)

طريقة المعدل الموزون المتحرك

التاريخ	الوارد			الصادر			الرصيد		
	كمية	سعر الوحدة	القيمة	كمية	سعر الوحدة	القيمة	كمية	سعر الوحدة	القيمة
1/1							1000	20	20000
1/10				500	20	10000	500	20	10000
1/15	1000	24	24000				1500	22.667	34000
1/20				250	22.667	5667	1250	22.667	28333
1/26				500	22.667	11333	750	22.667	17000
1/27	300	22,667	6800				1050	22.667	23800

3-6 -4 المعالجات القيدية للمواد:

وتتمثل المعالجات القيدية بإثبات حركة المواد أثناء الشراء والتخزين والصرف في سجل يومية التكاليف وسجل أستاذ التكاليف، وفيما يأتي بيان لهذه المعالجات:

1- شراء المواد:

عند شراء مواد وإدخالها للمخزن بموجب مستند الإدخال المخزني يتم إثبات القيد الآتي في سجل يومية التكاليف:

××× حـ / مراقبة مخزون المواد

××× حـ/ المجهزون/ أو البنك

ويعكس القيد أعلاه في حالة إرجاع أو إعادة مواد للمجهز لعدم مطابقتها للمواصفات المطلوبة.

2- صرف مواد مباشرة (أولية) للإنتاج:

عند صرف مواد مباشرة للأقسام الإنتاجية بحسب مستند طلب المواد وبعد أن يقوم أمين المخزن بإعداد مستند الإخراج المخزني، فأن قسم إدارة التكاليف يقوم بإثبات القيد الآتي:

××× حـ / مراقبة الإنتاج تحت التشغيل (أمر إنتاجي أو مرحلة)

××× حـ/ مراقبة مخزون المواد

عند إعادة مواد مباشرة من الأقسام الإنتاجية إلى المخزن لكونها فائضة أو غير مطابقة للمواصفات المطلوبة بطلب المواد، فأن أمين المخزن يقوم بإعداد مستند إرجاع مواد ويرسل نسخة إلى إدارة التكاليف التي تقوم بتسجيل قيد الإرجاع وهو عكس قيد الصرف.

3- صرف مواد غير مباشرة:

عند صرف مواد غير مباشرة سواء كانت مواد مساعدة للأقسام الإنتاجية أو للأقسام الأخرى يتم إثبات القيد الآتي:

××× حـ / مراقبة ت ص ع م فعلية

××× حـ/ مراقبة مخزون المواد

وعند إعادة مواد غير مباشرة من الأقسام إلى المخزون يعكس القيد السابق.

تحويل مواد بين الأقسام أو الأوامر الإنتاجية:

عند تحويل مواد فائضة عن حاجة قسم إلى قسم آخر من أمر إنتاجي إلى أمر إنتاجي يتم إعداد مستند تحويل المواد من قبل أمين المخزن وعلى ضوءه يتم إثبات القيد الآتي:

××× حـ/ مراقبة إنتاج تحت التشغيل (القسم أو المرحلة المحول لها)

××× حـ/مراقبة إنتاج تحت التشغيل (القسم أو المرحلة المحول منها)

مثال (5)

فيما يلي العمليات التي تمت في إحدى الشركات الصناعية خلال شهر كانون الثاني لعام 2005 وكما يلي:

1. تم شراء (25000) وحدة من الصنف س بسعر (200) دينار للوحدة بالآجل.
2. تم إرجاع (1200) وحدة إلى المجهز لوجود بعض العيوب فيها أثناء الفحص.
3. تم صرف(3500) وحدة إلى الأمر الإنتاجي (A) و (4000) وحدة للأمر الإنتاجي (B).
4. تم إرجاع (500) وحدة من الأمر الإنتاجي (A) الى المخزن.
5. تم صرف (800) وحدة إلى العمليات الإنتاجية داخل المصنع.
6. تم إرجاع (250) وحدة من العمليات الإنتاجية إلى المخزن.
7. تم تحويل (600) وحدة من الأمر الإنتاجي (B) إلى الأمر الإنتاجي (A).

المطلوب/ تسجيل القيود المحاسبية لإثبات العمليات أعلاه في سجلات الشركة.

الحل:

أ- 5000000 حـ/ مراقبة مخزون المواد

5000000 حـ/ المجهزون

عن شراء مواد بالآجل (200×25000)

240000 حـ/ المجهزون

240000 حـ/ مراقبة مخازن المواد

عن إرجاع جزء من المواد (200×1200)

ج- من مذكورين

700000 حـ/ مراقبة الإنتاج تحت التشغيل (أمر إنتاجيA)

800000 حـ/ مراقبة الإنتاج تحت التشغيل (أمر إنتاجيB)

1500000 حـ/ مراقبة مخزون المواد

عن صرف مواد مباشرة على الأمر A وB

د- 100000 حـ/ مراقبة مخزون المواد

100000 حـ/ مراقبة الإنتاج تحت التشغيل (أمر إنتاجيA)

عن إرجاع مواد فائضة من الأمر A (200×500)

هـ- 160000 حـ/ مراقبة ت.ص.غ.م. فعلية

160000حـ/ مراقبة مخزون المواد

عن صرف مواد غير مباشرة (200×800)

و- 50000حـ/ مراقبة مخزون المواد

50000 حـ/ مراقبة ت.ص.غ.م. فعلية

عن إعادة مواد غير مباشرة فائضة (200×250)

ز- 120000 حـ/ مراقبة الإنتاج تحت التشغيل (أمر إنتاجيA) (200×600)

120000 حـ/ مراقبة الإنتاج تحت التشغيل (أمر إنتاجيB)

عن تحويل موال مباشرة من الأمر الإنتاجي B إلى الأمر الإنتاجي A

ن (6):

عمليات أدناه تخص حركة المواد التي تمت في إحدى الشركات الصناعية لشهر آذار وكما يلي:

3/1 رصيد المادة (Xمِ) 2000 وحدة بسعر 20 دينار/ وحدة

3/5 تم شراء 1000 وحدة بسعر 30 دينار/ وحدة بصك

3/10 تم صرف 500 وحدة للأمر الإنتاجي A

3/15 تم تحويل 100 وحدة من الوحدات المصروفة للأمر (A) إلى الأمر الإنتاجي (B)

3/18 تم شراء 800 وحدة بكلفة إجمالية 28000 دينار بصك

3/20 تم صرف 1700 وحدة إلى الأمر الإنتاجي (C)

3/22 تم إرجاع 50 وحدة إلى المخازن من الوحدات المصروفة يوم 3/10.

3/23 تم إرجاع 600 وحدة من الوحدات المصروفة يوم 3/20 .

3/25 تم صرف 1000 وحدة للأمر الإنتاجي (D)

وفي نهاية الشهر وجد عجز قدره 50 وحدة جميعها ضمن النسبة المسموح بها.

المطلوب/ (1) تصوير بطاقة الصنف بموجب طريقة (FIFO) وطريقة (LIFO) في سجل أستاذ المخازن وتحديد قيمة الرصيد في 3/31.

(2) إعداد القيود اليومية اللازمة في السجلات المحاسبية.

(FIFO) ...ة

جدول (1)

المادة (X)

سجل أستاذ المخازن

طريقة FIFO

التاريخ	الوارد			الصادر			الرصيد		
	كمية	سعر الوحدة	القيمة	كمية	سعر الوحدة	القيمة	كمية	سعر الوحدة	القيمة
3/1							2000	20	40000
3/5	1000	30	30000				2000 1000	20 30	70000
3/10				500	20	10000	1500 1000	20 30	60000
3/15	لا يسجل								
3/18	800	35	28000				1500 1000 800	20 30 35	88000
3/20				1500 200	20 30	36000	800 800	30 35	52000
3/22	50	20	1000				50 800 800	20 30 35	53000
3/23	200 400	30 20	14000				450 1000 800	20 30 35	67000
3/25				450 550	20 30	25500	450 800	30 35	41500
3/31				50	30	1500	400 800	30 35	40000

القيود اليومية في السجلات المحاسبية:

3/ لا يسجل قيد

3/5 30000 حـ/ مراقبة مخزون المواد
30000 حـ/ البنك

3/10 10000 حـ/ مراقبة إنتاج تحت التشغيل (الأمر الإنتاجي A)
10000 حـ/ مراقبة مخزون المواد

3/15 2000 حـ/ مراقبة إنتاج تحت التشغيل (الأمر الإنتاجي B)
2000 حـ/ مراقبة إنتاج تحت التشغيل (الأمر الإنتاجي A)
عن تحويل مواد 100×20=2000 دينار

28000 ÷ 800 = 35

3/18 28000 حـ/ مراقبة مخزون المواد
28000 حـ/ البنك
عن شراء 800 وحدة

3/20 36000 حـ/ مراقبة إنتاج تحت التشغيل (الأمر الإنتاجي C)
36000 حـ/ مراقبة مخازن المواد
عن صرف 800 وحدة للامر (س) (20×1500) + (30×200)

3/22 1000 حـ/ مراقبة مخزون المواد
1000 حـ/ مراقبة إنتاج تحت التشغيل (الأمر الإنتاجي A)
عن إرجاع 50 وحدة (20×50)

14000 حـ/ مراقبة مخزون المواد

14000 حـ/ مراقبة إنتاج تحت التشغيل (الأمر الإنتاجي C٠٠٠)

عن إرجاع 600 وحدة

3/25 25500 حـ/ مراقبة إنتاج تحت التشغيل (الأمر الإنتاجي D٠٠٠)

255000 حـ/ مراقبة مخزون المواد

عن صرف 1000 وحدة

3/31 1500 حـ/ التلف والعجز الكلي

1500 حـ/ مراقبة مخزون المواد

عن اثبات قيمة 50 وحدة تالفة

1500 حـ/ التلف والعجز الطبيعي

1500 حـ/ التلف والعجز الكلي

1500 حـ/ مراقبة تكاليف صناعية غير مباشرة فعلية

1500 حـ/ التلف والعجز الطبيعي

بطريقة (LIFO)

جدول (2)

المادة (X)

سجل أستاذ المخازن

طريقة LIFO

التاريخ	الوارد			الصادر			الرصيد		
	كمية	سعر الوحدة	القيمة	كمية	سعر الوحدة	القيمة	كمية	سعر الوحدة	القيمة
3/1							2000	20	40000
3/5	1000	30	30000				2000 1000	20 30	70000
3/10				500	30	15000	2000 500	20 30	55000
3/15	لا يسجل	قيد							
3/18	800	35	28000				2000 500 800	20 30 35	83000
3/20				800 500 400	35 30 20	51000	1600	20	32000
3/22	50	30	1500				1600 50	20 30	33500
3/23	400 200	20 30	14000				2000 250	20 30	47500
3/25				250 750	30 20	22500	1250	20	25000
3/31				50	20	1000	1200	20	24000

اليومية في السجلات المحاسبية:

3/1 لا يسجل قيد

3/5 30000 حـ/ مراقبة مخازن المواد

30000 حـ/ البنك

3/10 15000 حـ/ مراقبة إنتاج تحت التشغيل (الأمر الإنتاجي A)

15000 حـ/ مراقبة مخازن المواد

3/15 2000 حـ/ مراقبة إنتاج تحت التشغيل (الأمر الإنتاجي B)

2000 حـ/ مراقبة إنتاج تحت التشغيل (الأمر الإنتاجي A)

3/18 28000 حـ/ مراقبة مخازن المواد

28000 حـ/ البنك

3/20 51000 حـ/ مراقبة إنتاج تحت التشغيل (الأمر الإنتاجي B)

51000 حـ/ مراقبة مخازن المواد

3/22 1500 حـ/ مراقبة مخازن المواد

1500 حـ/ مراقبة إنتاج تحت التشغيل (الأمر الإنتاجي A)

3/23 14000 حـ/ مراقبة مخازن المواد

14000 حـ/ مراقبة انتاج تحت التشغيل (الأمر الإنتاجيC)

3/25 22500 حـ/ مراقبة إنتاج تحت التشغيل (الأمر الإنتاجي D)
22500 حـ/ مراقبة مخازن المواد

3/31 1000 حـ/ التلف والعجز الكلي
1000 حـ/ مراقبة مخازن المواد

1000 حـ/ التلف والعجز الطبيعي
1000 حـ/ التلف والعجز الكلي

1000 حـ/ مراقبة تكاليف صناعية غير مباشرة فعلية
1000 حـ/ التلف والعجز الطبيعي

3- 7 المعالجات القيدية للتلف والعجز المخزني في المواد:

تقوم المنظمات أو الوحدات الاقتصادية بعمليات جرد فعلي لمخازنها من حين لآخر (خلال السنة أو في نهاية السنة) بما في ذلك الوحدات الاقتصادية التي تتبع طريقة الجرد المستمر، وعند مقارنة نتائج الجرد الفعلي مع ما هو موجود بالدفاتر المحاسبية تظهر هناك فروقات، والتي يتم من خلالها التعرف على مدى فاعلية الرقابة الداخلية في المراقبة على المواد، كما أنّ الجرد الفعلي يكشف عن المواد غير الصالحة للاستعمال في الأقسام الإنتاجية نتيجة العيوب والتلف أو التغير في المواصفات والتقادم بالمواد نتيجة لتغير في الطرائق الإنتاجية أو في تصميم المنتوج النهائي ويمثل هذا التقادم مواد راكدة فائضة عن الحاجة، ويحدث التلف في الوحدة الاقتصادية في ثلاث مراحل وكما يلي:

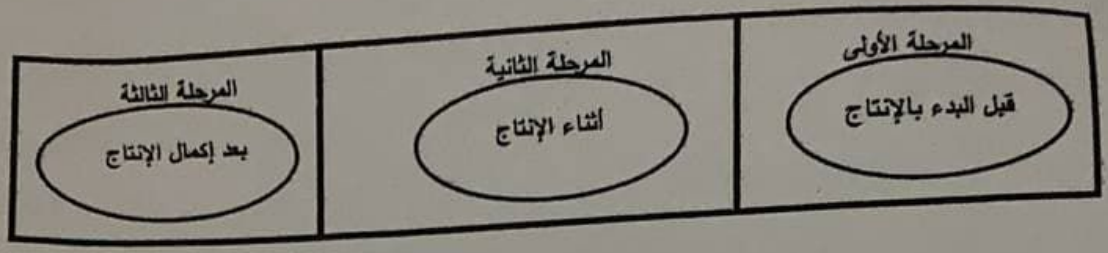

وفي هذا الفصل تم التطرق للتلف قبل البدء بالإنتاج (المرحلة الأولى) أي التلف والعجز الذي يحدث في المخازن للمواد قبل صرفها للإنتاج أما المرحلة الثانية والثالثة فهي خارج هدف هذا الفصل.

ويقصد بالتلف "عدم صلاحية المواد لتأدية الغرض منها بالكفاءة المطلوبة ويعرف التلف أنه التغير الحاصل في الخصائص الكيميائية والفيزيائية للمواد الموجودة في المخازن بشكل يجعلها غير صالحة للاستعمال في العمليات الإنتاجية"، وتكون الوحدات التالفة، إما تلفاً طبيعيا أي ضمن النسبة المسموح بها للتلف في ظروف معينة، وان هذا التلف لا يمكن تجنبه والتخلص منه مهما تم إتباع طرق ملائمة في عمليات التخزين أي لا يمكن جعل هذا التلف مساوياً إلى الصفر، أما التلف غير الطبيعي فهو يمثل التجاوز على النسبة المسموح بها للتلف بسبب التقصير في إتباع أساليب التخزين المناسبة. ويمثل التلف الطبيعي تكلفة غير مباشرة يحمل بها الإنتاج، بينما التلف غير الطبيعي فيعد خسارة يحمل بها حساب الأرباح والخسائر، (إذا لم يكن ذلك الإهمال من مسؤولية أمين المخزن) وقد يرجع التلف غير الطبيعي إلى ظروف خارجية كالحريق أو ناتج عن إهمال أو تقصير المسؤولين عن إدارة المخازن. وأياً كان سبب التلف فان المواد التالفة قد تكون لها قيمة بيعية تثبت كإيراد بيع التلف في السجلات. أما العجز المخزني فيمثل النقص الفعلي الحاصل في رصيد مخزون المواد وتكون لأسباب طبيعية كالتبخر أو الانكماش أو التطاير أو النقص بالتجزئة، ويسمى بالعجز الطبيعي وقد يكون غير طبيعي بسبب إهمال أمين المخزن أو بسبب الإدارة. وتتم عملية الجرد لتساعد على تحديد التلف والعجز في المواد ومن ثم يتم تحديد كمية التلف والعجز الطبيعي وكمية

التلف والعجز غير الطبيعي ومن ثم تحديد تكلفة كل منهما ومعالجته بالطريقة المناسبة، وعادة ما يحدد معدل التلف والعجز الطبيعي على أسس فنية فضلاً عن الخبرة والتجارب السابقة. وأيّاً كانت الأسباب فلا بد من حصر الفروق بين الرصيد الدفتري والرصيد الفعلي للمواد وبيان أسبابها والمحاسبة عنها، وأنّ العجز يعبّر عن مقدار النقص الذي يطرأ على المواد، ويتم احتساب كمية العجز كما يلي:

الرصيد الدفتري = الرصيد الفعلي + العجز

وبما أنّ الرصيد الفعلي الموجود في المخازن يتضمن الوحدات السليمة فضلاً عن الوحدات التالفة لذا يمكن صياغة القانون كما يلي:

الرصيد الدفتري = الوحدات السليمة (الجيدة) + التلف + العجز

القيود اليومية اللازمة لإثبات ومعالجة التلف بنوعيه الطبيعي وغير الطبيعي:

1-يتم إثبات تكلفة التلف والعجز الكلي كما يلي:

××× حـ / التلف والعجز الكلي

××× حـ / مراقبة مخزون المواد

2- يتم تحليل التلف والعجز الكلي إلى تلف طبيعي وتلف غير طبيعي وكما يلي:

××× حـ / التلف والعجز الطبيعي

××× حـ / التلف والعجز غير الطبيعي

××× حـ / التلف والعجز الكلي

3-يتم معالجة التلف والعجز الطبيعي من خلال إقفال صافي تكلفته في حساب التكاليف الصناعية غير المباشرة الفعلية وبموجب القيد الآتي:

من مذكورين

××× حـ / الصندوق (القيمة البيعية)

××× حـ / مراقبة التكاليف الصناعية غير المباشرة الفعلية (بالفرق)

××× حـ / التلف والعجز الطبيعي

4- يتم معالجة التلف والعجز غير الطبيعي من خلال تحديد سببه وكما يلي:

أ- إذا كان مسبب التقصير هو الإدارة فيتم غلق المبلغ في حساب الأرباح والخسائر.

ب- إذا كان مسبب التقصير هو أمين المخزن فانه يتحمل تكلفته.

ج- إذا كان مسبب التقصير الإدارة وأمين المخزن فأنهما يتحملان كلفتها وفقاً لنسب محددة تحددها الإدارة.

وفي حالة وجود قيمة بيعية للتلف غير الطبيعي فإنها تنزل من تكلفة التلف والعجز، والصافي يتم معالجة تكلفته وفقاً للجهة المقصّرة وكما يلي:

من مذكورين

××× حـ / الصندوق (القيمة البيعية للتلف)

××× حـ / الأرباح والخسائر (إذا كانت الإدارة هي المقصرة)

××× حـ / أمين المخزن (إذا كان أمين المخزن هو المقصر)

××× حـ / التلف والعجز غير الطبيعي

أو يثبت القيد لمرة واحدة لمعالجة التلف والعجز المخزني وكما يلي:

من مذكورين

××× حـ / الصندوق (القيمة البيعية للتلف)

××× حـ / الأرباح والخسائر (إذا كانت الإدارة هي المقصرة)

××× حـ / أمين المخزن (اذا كان أمين المخزن هو المقصر)

××× حـ / مراقبة ت.ص.غ. م. فعلية (عن قيمة التلف الطبيعي)

××× الى حـ / التلف والعجز المخزني

مثال (7):

كانت القيمة الدفترية لمخزون المواد المباشرة (10000) دينار، في حين ان الجرد الفعلي اظهر أنّ قيمة هذا المخزون هي (9850) دينار فقط فإذا علمت ان العجز في هذا النوع من المخزون يعتبر طبيعياً إذا كان في حدود 2% من القيمة الدفترية.

المطلوب/ تحديد مقدار العجز، وهل هو طبيعي أو غير طبيعي ثم اجري القيود اللازمة.

الحل:

مقدار العجز في المواد = القيمة الدفترية للمخزون – قيمة المواد وفقاً لقوائم الجرد

= 10000 – 9850 = 150 دينار.

مقدار العجز الطبيعي في المخزون = القيمة الدفترية للمخزون×نسبة العجز الطبيعي

= 10000 × 2% = 200 دينار.

وحيث إن النقص او العجز الفعلي اقل من النسبة المسموح بها فان النقص يُعد عجزاً طبيعياً يقفل في التكاليف الصناعية غير المباشرة. وفيما يلي القيود اليومية:

150 حـ/ التلف والعجز الطبيعي

150 حـ/ مراقبة مخزون المواد

---

150 حـ/ مراقبة ت.ص.غ.م. فعلية

150 حـ/ التلف والعجز الطبيعي

مثال (8):

جردت مخازن شركة حيفا الصناعية وقد أظهرت عملية الجرد وجود (4400) وحدة بضمنها (50) وحدة تالفة، وعند الرجوع إلى الدفاتر تبين بأن الرصيد الدفتري (4500) وحدة بسعر (1000) دينار للوحدة. علماً ان نسبة التلف والعجز المسموح بها هي (1%) من الرصيد الدفتري.

المطلوب/ تسجيل القيود اليومية اللازمة إذا علمت ان للتلف والعجز غير الطبيعي قيمة بيعية مقدارها (55000) دينار وان أللجنة المشكلة للتحقيق بالعجز والتلف غرمت أمين المخزن 50% من تكلفة التلف والعجز غير الطبيعي (المتبقي).

الحل:

الرصيد الدفتري= الرصيد الفعلي+ العجز

4500 = 4400 + العجز اذن العجز = **100 وحدة**

كمية التلف والعجز الكلي = 50+100 = 150 وحدة

كمية التلف والعجز الطبيعي = 4500×1% = 45 وحدة

كمية التلف والعجز غير الطبيعي = 150 – 45 = 105 وحدة

تكلفة التلف والعجز الطبيعي = 45×1000 = 45000 دينار

تكلفة التلف والعجز غير الطبيعي = 105×1000 = 105000 دينار

تكلفة التلف والعجز الكلي = 105000+45000 = 150000 دينار

150000 حـ/ التلف والعجز الكلي

150000 حـ/ مراقبة مخزون المواد

45000 حـ/ مراقبة ت.ص.غ.م. فعلية

55000 حـ/ الصندوق

25000 حـ/ أمين المخزن (50000×50%)

25000 حـ/ الإرباح والخسائر (50000×50%)

150000 حـ/ التلف والعجز الكلي

أسئلة الفصل الثالث

الأسئلة:

1- عرف المصطلحات الآتية:
عنصر المواد، نقطة الطلب، الكمية الاقتصادية للشراء، التلف، العجز، تكلفة اقتناء المواد.

2- هناك نوعان من السجلات تمسكها شعبة حسابات التكاليف عددها واشرحها بشكل مختصر.

3- تمثل الدورة المستندية حجر الزاوية الذي ترتكز عليه الرقابة على المواد وضح ذلك معززاً إجابتك بشكل مختصر للدورة المستندية لشراء المواد.

التمارين:

1-توفرت لديك البيانات الآتية عن مخازن شركة الفلوجة الصناعية كما في 12/31 والتي تخص جرد مخزون المادة الأولية (R22) وكما يلي:

- **الرصيد الدفتري (10000) وحدة بتكلفة (250) دينار للوحدة.**
- **الكمية الموجودة فعلاً في المخازن (9850) وحدة سليمة بالإضافة إلى (30) وحدة تالفة.**
- **النسبة المسموح بها لمقابلة التلف والعجز الطبيعي والمحددة من قبل الفنيين في الشركة هي 1% من الرصيد الدفتري.**
- **التلف والعجز غير الطبيعي نتيجة لتقصير الإدارة في توفير مستلزمات الحماية الكافية للمخازن.**

المطلوب/ معالجة التلف والعجز المخزني بنوعيه مع إثبات القيود اليومية الخاصة بذلك في السجلات الكلفوية للشركة.

تم جرد مخازن إحدى الشركات الصناعية وقد ظهرت عملية الجرد وجود (7550) وحدة جيدة من الصنف (س) فضلاً عن (220) وحدة تالفة وعند الرجوع إلى الدفاتر تبين أنّ الرصيد الدفتري لها (8000) وحدة بسعر (20) دينار للوحدة وان نسبة التلف والعجز المسموح به هو 1% من الرصيد الدفتري .

المطلوب/ تسجيل القيود المحاسبية اللازمة لإثبات ومعالجة التلف والعجز بنوعيه إذا علمت أنّ للتلف الطبيعي قيمة بيعية مقدارها (900) دينار بينما القيمة البيعية للتلف غير الطبيعي بلغت (2500) دينار وان أمين المخزن يتحمل 50% من كلفة التلف والعجز غير الطبيعي، وان الشركة تستعمل طريقة عدم التضخيم في معالجة التلف والعجز الطبيعي.

3- البيانات الآتية تخص حركة المادة لشهر آذار:

- 3/1 بلغ رصيد المادة (2000) وحدة بسعر (200) دينار.
- 3/5 تم شراء (1000) وحدة بسعر (300) دينار للوحدة بصك.
- 3/10 تم صرف (500) وحدة للقسم الإنتاجي A.
- 3/15 تم تحويل (100) وحدة من الوحدات المنصرفة للقسم A إلى القسم B.
- 3/18 تم شراء (800) وحدة بكلفة إجمالية مقدارها 280000 دينار.
- 3/20 تم صرف (1700) وحدة إلى القسم الإنتاجي C .
- 3/22 تم إرجاع (50) وحدة إلى المخازن من الوحدات المنصرفة ليوم3/10.
- 3/23 تم إرجاع (600) وحدة من الوحدات المنصرفة ليوم 3/20.
- 3/25 تم صرف (1000) إلى القسم الإنتاجي D.
- وفي نهاية الشهر وجد عجز قدره (50) وحدة جميعها ضمن النسبة المسموح بها.

المطلوب/ أ- تصوير بطاقة الصنف بموجب طريقة ما يرد أولاً يصرف أولاً (FIFO)؟

ب- إعداد القيود اليومية اللازمة في السجلات المحاسبية.

9- تمكنت شركة الرافدين من القيام بالفعاليات الآتية خلال شهر كانون الثاني والخاصة بحركة البضاعة وكما يلي :

التاريخ	التفاصيل	عدد الوحدات	تكلفة الوحدة(دينار)
1/1	رصيد أول المدة	500	500
1/6	شراء بصك	600	750
1/16	صرف للقسم الإنتاجي (2)	300	-
1/17	صرف للقسم الإنتاجي (3)	400	-
1/18	شراء بصك	200	1000
1/20	إعادة إلى مخازن المواد جزء من الوحدات المصروفةفي7/17	100	-
1/25	تحويل من القسم الإنتاجي (2) إلى القسم الإنتاجي (4)	100	-

المطلوب/ 1- تصوير بطاقة الصنف بموجب طريقة ما يرد آخراً يصرف أولاً (LIFO)

2- إعداد القيود اليومية اللازمة في السجلات المحاسبية.

5- فيما يلي العمليات التي تمت في شركة الرشيد الصناعية لشهر حزيران:

- تم شراء (3000) وحدة من الصنف (x) بسعر (200) دينار للوحدة الواحدة بصك.
- تم إرجاع (150) وحدة إلى المجهز لوجود عيوب فيها .
- تم صرف (250) وحدة من الصنف (x) إلى الأمر الإنتاجي رقم (110)، وصرف(300) وحدة إلى الأمر الإنتاجي رقم (112).
- تم صرف (100) وحدة إلى أقسام الخدمات (الصيانة والتصليح).
- تم تحويل (50) وحدة من الأمر الإنتاجي رقم (112) إلى الأمر الإنتاجي رقم(110).

تم إرجاع (100) وحدة من الأمر الإنتاجي رقم (110) إلى مخازن الشركة.

المطلوب/ أ- تسجيل القيود المحاسبية اللازمة لإثبات العمليات أعلاه في سجل اليومية.

ب- تحديد كلفة المواد المباشرة المصروفة لكل أمر إنتاجي.

ج- تحديد تكلفة المواد غير المباشرة المصروفة إلى العمليات الإنتاجية.

د- تحديد تكلفة وكمية مخزون المواد آخر الشهر.

6- قدرت شركة السعد الصناعية الاستهلاك الشهري من المادة الأولية (س) بمقدار (1200) وحدة وان تكلفة شراء الوحدة (1000) دينار، وتبلغ تكلفة إصدار أمر الشراء (375) دينار وتكلفة حيازة الوحدة الواحدة شهرياً (10) دينار.

المطلوب/ تحديد الكمية الاقتصادية للشراء.

7- أثناء جرد احد المخازن لشركة صناعية في 12/31 ظهر وجود (78000) وحدة من الصنف (A) بضمنها (3000) وحدة تالفة، ولدى الرجوع إلى الدفاتر تبين أنّ الرصيد الدفتري لها (80000) وحدة بسعر (250) دينار للوحدة. وان نسبة التلف والعجز المسموح به 2% من الرصيد الدفتري.

المطلوب/ تسجيل القيود المحاسبية لإثبات ومعالجة التلف والعجز الطبيعي وغير الطبيعي إذا علمت أنّ للتلف غير الطبيعي قيمة بيعية مقدارها (100000) دينار، وأنّ أمين المخزن يتحمل 60% من تكلفة التلف والعجز.

8- قدرت منشأة نصر الصناعية احتياجها السنوي من المادة (X) بمقدار (80000) وحدة، وان معدل الاستعمال اليومي (320) وحدة أي بمعدل عمل (250) يوم في السنة، وان فترة التجهيز (28) يوم، وتقدر تكلفة إصدار أمر الشراء (22.5) دينار، وتكلفة الاحتفاظ بالخزين (1.6) دينار للوحدة، كما قدر أقصى استعمال يومي للمادة الأولية إلى (335) وحدة.

المطلوب/ (أ) تحديد الكمية الاقتصادية للشراء. (ب) تحديد نقطة إعادة الطلب.